عقب قرار السعودية

روسيا تلمح لإمكانية رفع الإنتاج بـ 300 ألف برميل

نوفاك: لا نستبعد إجراءات مشتركة مع «أوبك» بشأن النفط

ألكسندر نوفاك

أعلن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، أمس الثلاثاء، أن روسيا لا تستبعد اتخاذ إجراءات مشتركة مع منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» لتحقيق الاستقرار في سوق النفط.

وأضاف نوفاك، أن تعافي أسعار النفط سيستغرق شهورا عقب نزولها لأقل مستوى في 4 أعوام إثر انهيار اتفاق «أوبك+» الأسبوع الماضي. وأشار نوفاك إلى أن انخفاض سعر النفط لا يؤثر على أسعار البنزين المحلية في روسيا.

وفي حين أفاد وزير الطاقة الروسي بأن الشركات الروسية ربما ترفع إنتاج النفط بما يصل إلى 300 ألف برميل يوميا، قال إن إنتاج النفط من المحتمل أن يزيد بواقع 500 ألف برميل يوميا. وشدد نوفاك على أنه بعد رد الفعل الأولي، فإن السوق الآن أكثر توازنا.

على جانب آخر، قال نوفاك إن أوبك بحثت تخفيضات النفط الإضافية فقط في اجتماع فيينا. وكشف أنه من المقرر عقد الاجتماع القادم لأوبك+ في الفترة من مايو / يونيو.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لأرامكو السعودية، أمين الناصر، أمس الثلاثاء، إن الشركة سترفع إمداداتها النفطية التي تشمل النفط لعملاء داخل وخارج المملكة، إلى 12.3 مليون برميل يوميا في أبريل.

وأوضح الناصر، أن إمدادات الخام ستزيد 300 ألف برميل يوميا عن الطاقة الإنتاجية المستدامة القصوى للشركة البالغة 12 مليون برميل يوميا. وتابع الناصر أن الشركة اتفقت مع العملاء على تقديم تلك الكميات اعتبارا من أول أبريل. وبعد تصريحات «أرامكو»، قلصت مكاسب النفط من 7% مطلع الجلسة إلى نحو 4%.

فيتش: انخفاض أسعار النفط يهدد بعجز موازنة روسيا وتراجع «الروبل»

كشف مدير الموارد الطبيعية والسلع بوكالة فيتش للتصنيف الائتماني، دميرتي مارينتشينكو، إن انخفاض أسعار النفط لما يقارب 30 دولارا للبرميل، يهدد بعجز موازنة روسيا وتخفيض قيمة عملتها.

وذكر مارينتشينكو، أنه «من غير المرجح أن تخفض موسكو أسعار النفط إلى ما يقرب من 30 دولارا، لأن ذلك سيخلق مشكلة كبيرة لها».

في المقابل، نقلت وسائل إعلام روسية، عن وزارة المالية في البلاد قولها، إن موسكو قادرة على التكيف مع أسعار النفط الحالية خلال فترة تتراوح بين 6 – 10 سنوات مقبلة، خاصة وأن أحد خيارات روسيا هو الحصول على السيولة من صندوق الثروة الوطني الذي يملك 150 مليار دولار

يأتي ذلك، بينما فقدت أسعار النفط 25 بالمئة من قيمتها، يوم الإثنين، إلى متوسط 36 دولارا للبرميل برنت مقارنة مع 32 دولارا في بداية تعاملات الجلسة نفسها، و45.5 دولارا في ختام جلسة الجمعة.

وظهرت بوادر حرب أسعار بين السعودية وروسيا، بعد إعلان موسكو، الجمعة، رفضها تمديد وتعميق اتفاق خفض إنتاج النفط حتى نهاية 2020، ما دفع السعودية، السبت، لخفض أسعار النفط وزيادة الإنتاج اعتبارا من الشهر المقبل.

وذكرت الوزارة أمس، أن أحد خيارات الحصول على السيولة المالية لتغطية النفقات، سيكون عبر اللجوء إلى صندوق الثروة الوطني، الذي يملك 150 مليار دولار.

والجمعة، رفضت روسيا مقترحا جديدا لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بشأن تعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2020، بحجم خفض كلي 3.2 ملايين برميل يوميا. وفقدت أسعار خام برنت نحو 45 بالمئة من قيمتها منذ مطلع 2020، نزولا من 66.13 دولارا في نهاية جلسات 2019.

أدنى مستوياتها في 8 أشهر

الأسواق الأوروبية تخسر 3 تريليونات دولار

هوت الأسواق المالية الأوروبية داخل نطاق المراهنة على انخفاض الأسعار بعد انهيار في أسعار النفط عَمّق المخاوف من ركود عالمي في ظل تفشي فيروس كورونا.

وفقدت الأسهم الأوروبية حتى الآن نحو 3 تريليونات دولار من قيمتها منذ أوقد الانتشار السريع لفيروس كورونا في أنحاء العالم شرارة عمليات بيع في فبراير، حيث بدا مرجحا أن يعطل تفشيه النشاط الاقتصادي في شتى بقاع العالم.

وأنهت أسهم أوروبا معاملات «الاثنين الأسود» عند أدنى مستوياتها في ثمانية أشهر، وتحمل مؤشر قطاع النفط والغاز معظم الخسائر، لينحدر نحو 17 بالمئة بعد أن فقدت أسعار الخام ثلث قيمتها بفعل بواعث القلق حيال حرب الأسعار.

وأقفل المؤشر ستوكس 600 الأوروبي منخفضا 7.4%، في أسوأ أيامه منذ الأزمة المالية في 2008 و2009. وهوت الأسهم النرويجية المنكشفة على أسعار النفط الخام 9.4%، في أسوأ يوم لها منذ أكثر من 30 عاما، في حين فقد المؤشر فاينانشال تايمز 100 في لندن الثري بأسهم شركات السلع الأولية 7.7 بالمئة.

وفقدت أسهم شركتي النفط العملاقتين بي.بي ورويال داتش شل نحو 20%، في حين هوى سهم بانورو إنرجي النرويجية 39 بالمئة. وتزيل سهم تالو أويل الأداء على ستوكس 600 بخسارة تقترب من 32 بالمئة. وقال أندريا سيسيوني، مدير الاستراتيجية لدى تي.اس لومبارد في لندن، أن صدمة النفط ستؤدي لتفاقم أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

وتراجعت جميع مؤشرات القطاعات الأوروبية بشدة، مع هبوط شركات التعدين وصناعة السيارات والبنوك، وجميعها حساسة للنمو، حوالي 10 بالمئة.

البورصة الإيطالية تخسر نحو 700 مليار دولار

سجلت بورصة ميلانو للأوراق المالية الايطالية (بياتسا أفاري) بعد قرار الاغلاق الكلي للمدن الإيطالية خسائر فادحة بنحو 700 مليار دولار من قيمة تعاملاتها بالتزامن مع ارتفاع «الفارق» المعياري لخدمة الدين العام متأثرة بالمخاوف المتعلقة بتفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وأغلقت بورصة (بياتسا أفاري) تداولاتها في أولى أيام الأسبوع بتراجع مؤشر (فيتس ميب) الرئيسي بمقدار 11.17 في المئة دون مستوى 18475 نقطة وهو الأدنى في ثاني أكبر هبوط في جلسة واحدة منذ اعتماد المؤشر عام 1998 بمجموع خسائر 608 مليارات يورو (698 مليار دولار).

في المقابل، سجلت تداولات الأمس صعودا قويا لمؤشر «الفارق» بين سعر خدمة سندات الخزانة الايطالية (بي.تي.بي) وبين «السعر المعياري» للسندات الألمانية (بوند) من 180 الى 227 نقطة أساس وسعر الفائدة على سندات الخزانة لمدة عشر سنوات الى 1.41 في المئة.

الأسهم الألمانية تهوي على وقع آثار «كورونا»

لم تكن الأسهم الألمانية بمعزل عن نظيراتها الأوروبية، حيث فقد هي الأخرى نحو سبعة في المئة متأثرة بتبعات فيروس (كورونا المستجد-كوفيد 19). وقالت البورصة في بيانات متتالية من مقرها بمدينة (فرانكفورت) ان المؤشر الرئيس (داكس) انخفض بنسبة 6.95 في المئة ليصل الى 11000 نقطة. وسجل مؤشر الشركات المتوسطة (امداكس) انخفاضا بنسبة 5.95 في المئة ليصل الى 23280 نقطة وسجل مؤشر (يورو ستوكس 50) لأهم الشركات في منطقة اليورو انخفاضا بنسبة 7.11 في المئة.

ويأتي هذا الانخفاض الكبير على خلفية الانتشار السريع للفيروس وبعد ساعات من اغلاق البورصات الاسيوية على انخفاض كبير.

أقسى الخسائر منذ سنوات

170 مليار دولار تبخرت من بورصة لندن خلال دقائق

تبخرت أكثر من 130 مليار جنيه استرليني (170 مليار دولار أميركي) من بورصة لندن خلال دقائق معدودة خلال المعاملات الصباحية لجلسة الأمس، وذلك على وقع تصاعد وتيرة المخاوف من انتشار فيروس «كورونا» والتراجع الحاد في أسعار النفط.

وسجلت بريطانيا الاثنين رابع حالة وفاة من جراء الإصابة بالفيروس الذي يُشكل حالة من الرعب في أوساط السكان على مستوى البلاد، كما ارتفعت أعداد المصابين بالفيروس في بريطانيا إلى 319 حالة، لتكون الساعات القليلة الماضية هي الأسرع في تسجيل الإصابات على الإطلاق منذ ظهور الفيروس.

وتراجعت كافة مؤشرات الأسهم في لندن، حيث أغلق المؤشر الرئيس «فوتسي 100» الذي يضم أكبر وأهم 100 شركة على تراجع بنسبة 7.7 بالمئة بعد أن فقد نحو 500 نقطة ليغلق دون الستة آلاف نقطة، مسجلاً بذلك أدنى مستوى له منذ سنوات.

وخلال الدقائق الأولى من التعاملات، كان مؤشر «فوتسي 100» قد خسر أكثر من 130 مليار جنيه استرليني، في واحدة من أقسى الخسائر التي يتكبدها منذ سنوات.

وقالت تقارير صحافية بريطانية إن أسعار النفط تراجعت بفعل المخاوف من أن يؤدي انتشار «كورونا» إلى ضعف في الطلب العالمي، كما أن أسواق الأسهم منيت بهذه الخسائر القاسية بعد أن تصاعدت وتيرة المخاوف من الإجراءات الاحترازية التي بدأت دول العالم باتخاذها من أجل مكافحة انتشار الفيروس، ومن بينها قيود على السفر وإغلاق بعض المنشآت والمصانع، وهو ما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي عالمي إذا استمر لمدة طويلة.

وبحسب محلل مالي، فإن المستثمرين يلجأون في أوقات الأزمات إلى الملاذات الآمنة مثل الذهب والسندات الحكومية، وهو ما أدى إلى هبوط في أسواق الأسهم.

وسجلت شركات الطاقة العالمية أسوأ الخسائر متأثرة بهبوط أسعار النفط، حيث تراجع سهر شركة «بريتيش بيتروليوم» البريطانية بنسبة 24%، أما «شل» الألمانية فخسرت خمس قيمتها السوقية خلال جلسة تداولات الاثنين.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

صدمة «كورونا» تنذر بركود حتمي وانخفاض النمو العالمي

ذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن الصدمة التي تسبب بها انتشار الفيروس «كورونا المستجد – كوفيد 19» ستؤدي إلى ركود في بعض الدول وستخفض النمو السنوي العالمي هذا العام.

جاء هذا الموقف في دراسة تحليلية لمؤتمر (اونكتاد) حيث توقعت ان تصل نسبة الركود إلى أقل من 2.5 بالمئة، وفي أسوأ السيناريوهات قد يشهد العالم عجزا في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار.

ودعت الدراسة إلى وضع سياسات منسقة لتجنب الانهيار في الاقتصاد العالمي مشيرة إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2 بالمئة لهذا العام قد يكلف نحو تريليون دولار خلافا لما كان متوقعا في شهر سبتمبر الماضي، أي أن العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي.

واشارت الدراسة الى أن فقدان ثقة المستهلك والمستثمر هي أكثر النتائج المباشرة لانتشار العدوى إلا انها أكدت أن مزيجا من انخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وتفاقم توزيع الدخل كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى دوامة من التراجع تجعل من الوضع أكثر سوء.

ولم تستبعد الدراسة إفلاس واسع النطاق او لحظة انهيار مفاجئ لقيم الأصول التي تمثل نهاية مرحلة النمو في هذه الدورة.

وتوقعت ان تكون الدول المصدرة للنفط وغيرها من الدول المصدرة للسلع «من الدول المتضررة بخسارة أكثر من واحد بالمئة.

كما توقعت ان تشهد دول الاتحاد الأوروبي وشرق وجنوب شرقي آسيا وكندا والمكسيك وأميركا الوسطى تباطؤا في النمو بين 0ر7 بالمئة و 0ر9 بالمئة

أميركا بصدد الإعلان عن حوافز اقتصادية لمواجهة «كورونا»

دونالد ترامب

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب، أنّه سيكشف عن إجراءات «جذرية» يعتزم اتخاذها للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد.

وقال ترمب للصحافيين: «سأكون هنا بعد ظهر غد لأطلعكم على بعض الخطوات الاقتصادية التي نتّخذها والتي ستكون كبيرة» و«على نطاق واسع».

وأوضح الرئيس الأميركي خلال مؤتمر صحافي عقده مع فريقه الموكل له إدارة الأزمة الناجمة عن تفشّي وباء كورونا أنّ الإجراءات التي سيعلن عنها قد تتضمّن اقتطاعات محتملة في الضرائب على الرواتب، وهو أمر سيناقشه مع مسؤولي الكونغرس.

وشدّد ترامب في الوقت نفسه على أنّ الولايات المتحدة «لديها اقتصاد عظيم لكنّ هذا (الفيروس) أخذ العالم على حين غرّة وأعتقد أنّنا تعاملنا معه بطريقة جيدة جداً.

من جهته، قال وزير الخزانة ستيفن منوتشن الذي شارك في المؤتمر الصحفي إنّ الولايات المتّحدة لديها الاقتصاد الأكثر متانة في العالم أجمع، منوّهاً بالإجراءات الاقتصادية والتجارية التي اتّخذها الرئيس والتي وضعت الاقتصاد الأميركي في موقع جيّد جداً.

«سيتي جروب»:

أرباح الشركات العالمية ستنخفض 10 % في 2020

قال محللون في سيتي جروب إن أرباح الشركات العالمية الكبرى قد تنخفض 10% هذا العام مع تنامي المخاوف حيال تباطؤ اقتصادي عقب فشل التوصل إلى اتفاق بين أوبك وحلفائها.

وقال روبرت بكلاند المحلل في سيتي غروب في مذكرة: «تظل المخاطر قائمة على الجانب النزولي، مع انكماش محتمل لربحية السهم بين 15 و20 بالمئة. وهذا يتفق مع أن نتيجة نمو الناتج المحلي العالمي 1.5 بالمئة».

وكان الانخفاض الحاد لأسعار النفط والتبعات الاقتصادية لفيروس كورونا من الأسباب الرئيسية لخفض توقعات البنك.

وتوقع بكلاند الأسبوع الماضي أن تنزل ربحية الأسهم العالمية نحو 10 بالمئة إذا أدى فيروس كورونا لتباطؤ النمو العالمي إلى 2 بالمئة في 2020.

بريطانيا تعاني.. المتاجر خالية من المخزون بسبب «كورونا»

تسبب فيروس «كورونا» القاتل بأزمة خانقة في أسواق بريطانيا أدت إلى فقدان العديد من السلع الأساسية المهمة، وذلك في أعقاب حالة الخوف والهلع التي بثها الفيروس في أوساط المستهلكين.

وذلك على أثر تزايد وتيرة المخاوف لديهم من اتخاذ السلطات قراراً بإغلاق المدارس والتجمعات والأسواق والطلب من الناس التزام منازلهم لمحاصرة الفيروس.

وأعلنت السلطات الصحية في بريطانيا، مساء الاثنين، تسجيل خامس وفاة بالفيروس، وذلك بعد ساعات من ارتفاع حالات الإصابة المؤكدة إلى 319 حالة، وهو ما أشعل المخاوف من أن يستمر انتشار الفيروس أكثر، ما يدفع السلطات إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات.

دخلت أسواق بريطانيا في حالة من الفوضى والقلق أدت إلى فقدان العديد من السلع الأساسية، فيما قال أحد العاملين في متاجر «تيسكو»: «إن الخوف من كورونا رفع الطلب على العديد من السلع التي يبدو أن الناس تتجه إلى تخزينها».

وسلسلة متاجر «تيسكو» هي أكبر شركة في قطاع التجزئة في بريطانيا، حيث تنتشر فروعها في مختلف أنحاء البلاد، كما أنها تشغل آلاف العاملين في بريطانيا، فضلا عن خدمات توصيل السلع إلى المنازل، فيما تقول التقديرات إن واحداً من كل عشرة جنيهات ينفقها المستهلكون في بريطانيا تذهب إلى هذا المتجر.

ووصف الموظف يومي السبت والأحد الماضيين بأنهما كانا «عطلة نهاية أسبوع سوداء»، وذلك بسبب التدافع الكبير على السلع من قبل المستهلكين، ما أدى إلى نفاد الكثير من السلع.

وبحسب جولة في أكثر من سوبر ماركت في بريطانيا، فإن معقم الأيدي والصابون والورق الصحي وبعض المعلبات والخضار المجففة والمجمدات هي أبرز السلع التي شهدت شحا خلال الأيام الماضية.

إلى ذلك، قال تقرير صحافي أن العديد من المتاجر اضطرت لوضع قيود على مبيعات بعض السلع، حيث قرر إدارة متاجر «تيسكو» منع بيع أكثر من 5 عبوات للمستهلك الواحد بالنسبة لعدد من المنتجات مثل الفواكه المجففة وبعض المعلبات وبعض أدوية الأطفال والحليب طويل الأجل. أما سلسلة متاجر «أزدا» فقررت منع بيع أكثر من عبوتين من معقم الأيدي لكل مستهلك.